

Distr.: Limited
5 October 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الستون

اللجنة الثالثة

البند ٦١ من جدول الأعمال

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمية للتنمية

الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة

الاستثنائية الرابعة والعشرين

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة
الاستثنائية الرابعة والعشرين

جامايكا*: مشروع قرار

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود في كوبنهاغن في الفترة من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥، وإلى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين المعنونة "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة"، المعقود في جنيف في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠،

وإذ تشير أيضا إلى الذكرى السنوية العاشرة لانعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المحتفى بها خلال الدورة الثالثة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية، المعقود في نيويورك في شباط/فبراير ٢٠٠٥،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين.

وإذ تؤكد من جديد أن إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل^(١) والمبادرات الأخرى من أجل التنمية الاجتماعية التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين^(٢) تشكل الإطار الأساسي لتعزيز التنمية الاجتماعية للجميع على الصعيدين الوطني والدولي،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(٣) والأهداف الإنمائية الواردة فيه، وإلى الالتزامات المتعهد بها في مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية والدورات الاستثنائية للأمم المتحدة، بما فيها الالتزامات المتعهد بها في نتائج القمة العالمية لعام ٢٠٠٥^(٤)،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٢٠/٥٧ بء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

١ - تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام^(٥)؛

٢ - تحيط علما أيضا مع التقدير بتقرير الحالة الاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٥، المعنون "المأزق الناتج عن عدم المساواة"^(٦) ونتائجه الرئيسية ومفادها أنه لا يمكن المضي قدما في تنفيذ خطط التنمية ما لم يتم التصدي للتحديات الناجمة عن عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛

٣ - ترحب بالإعلان الصادر بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لانعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية^(٧)، الذي اعتمدته لجنة التنمية الاجتماعية خلال دورتها الثالثة والأربعين،

٤ - ترحب أيضا بتأكيد الحكومات مجددا إرادتها والتزامها بمواصلة تنفيذ إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل^(٨)، ولا سيما القضاء على الفقر، وتعزيز

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٢) القرار د١ - ٢/٢٤، المرفق.

(٣) انظر القرار ٢/٥٥.

(٤) انظر القرار ١/٦٠.

(٥) A/60/80.

(٦) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.IV.50.

(٧) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٥، الملحق رقم ٦ (E/2005/26)، الفصل الأول، الفرع ألف.

العمالة الكاملة والمنتجة وتقوية الاندماج الاجتماعي لإنشاء مجتمعات مستقرة وآمنة وعادلة للجميع؛

٥ - **تؤكد مجدداً** على أن الاعتراف بأن تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية^(٣)، أمران يعزز كل منهما الآخر، وعلى أن الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة ذات أهمية حاسمة في التوصل إلى نهج إزاء التنمية يكون متماسكاً ومتمحوراً حول احتياجات الناس؛

٦ - **تسلم** بأنه لئن كانت الإجراءات المتخذة لتنفيذ نتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية والدورات الاستثنائية التي عقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة أثناء السنوات العشر الماضية ستعزز التنمية الاجتماعية، فإن الأمر سيتطلب أيضاً إضفاء القوة والفعالية، دولياً وإقليمياً، على التعاون والمساعدة المقدمة من أجل التنمية وإحراز تقدم صوب زيادة المشاركة وتعزيز العدالة الاجتماعية وزيادة الإنصاف في المجتمعات؛

٧ - **تسلم أيضاً** بأن المفهوم الواسع للتنمية الاجتماعية، الذي تم تأكيده في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، أصبح ضعيفاً في مجال وضع السياسات على الصعيدين الوطني والدولي، وأنه، في حين تحتل مسألة الفقر الصدارة في السياسات الإنمائية والخطاب الإنمائي، فإن القضيتين الأخرين اللتين عولجتا في مؤتمر القمة، أي البطالة والاندماج الاجتماعي، قد تضررتا من الفصل العام بين وضع السياسات الاجتماعية والسياسات الاقتصادية؛

٨ - **تشدد على** أن تتصدى سياسات الحد من الفقر لهذا الأخير بمعالجة أسبابه الجذرية والهيكليّة ومظاهره، وعلى ضرورة إدماج تدابير الإنصاف والحد من أوجه اللامساواة في تلك السياسات؛

٩ - **تؤكد مجدداً** على أن تشجع سياسات العمالة على العمل اللائق في ظل الإنصاف والمساواة والأمن والكرامة، وعلى أن تُدمج عملية إيجاد فرص العمل في سياسات الاقتصاد الكلي؛

١٠ - **تؤكد مجدداً أيضاً** على أن تستهدف سياسات الاندماج الاجتماعي الحد من أوجه اللامساواة، وتعزيز الحصول على التعليم والرعاية الصحية والتصدي للآثار السلبية للعمالة على التنمية الاجتماعية والمخاطر الجديدة الناجمة عن الإصلاحات التي يتطلبها السوق؛

١١ - تؤكد مجدداً كذلك على أن لجنة التنمية الاجتماعية ستواصل تحمل المسؤولية الرئيسية عن متابعة واستعراض الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين^(٢)، وتشجع الحكومات ووكالات منظومة الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة والمجتمع المدني على تعزيز الدعم المقدم لأعمالها؛

١٢ - تؤكد من جديد الالتزامات المتعهد بها في نتائج القمة العالمية لعام ٢٠٠٥^(٤)، ولا سيما الالتزامات الواردة تحت عنوان "تلبية الاحتياجات الخاصة في أفريقيا"، وتشدد على النداء الموجه من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتعزيز التنسيق داخل إطار منظومة الأمم المتحدة وتعزيز الجهود المستمرة الرامية إلى مواءمة المبادرات الحالية بشأن أفريقيا، وتطلب إلى لجنة التنمية الاجتماعية أن تواصل إيلاء الاهتمام الواجب في أعمالها للأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛

١٣ - تؤكد من جديد أيضاً أن التنمية الاجتماعية تتطلب مشاركة نشطة من جانب جميع الجهات الفاعلة في عملية التنمية، ومن بينها منظمات المجتمع المدني والشركات والمشاريع التجارية الصغيرة، وأن الشراكات فيما بين جميع الجهات الفاعلة المختصة تغدو، بشكل متزايد، جزءاً من التعاون الوطني والدولي من أجل التنمية الاجتماعية، وتؤكد من جديد كذلك على أن الشراكات التي تقوم داخل البلدان فيما بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص يمكن أن تسهم بفعالية في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية؛

١٤ - تدعو الأمين العام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية الاجتماعية واللجان الإقليمية ووكالات منظومة الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة وسائر المنظمات الحكومية الدولية، كل في نطاق ولايته، إلى مواصلة إدراج الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والإعلان المتعلق بالذكرى السنوية العاشرة لانعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ضمن برامج عملها وإلى إيلائها الاهتمام على سبيل الأولوية، ومواصلة المشاركة بنشاط في متابعة هذه الالتزامات والتعهدات ورصد ما يتمخض عنها من إنجازات؛

١٥ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والستين البند المعنون "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين"، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في تلك الدورة تقريراً عن هذه المسألة.